الفصل السادس
الديمقراطية والمجتمع المدني

تمهيد:

توهم بعض الفلاسفة أن الديمقراطية هى حكم الرعاع، مثل أفلاطون الذي نقد الديمقراطية، وزعم أن هذا النوع من التنظيم الاجتماعى مقترن "بحكم الرعاع" الذي يتأثر بالخطابة و العواطف أكثر من تأثره بالفكر العقلانى الذي تختص به النخبة أو يختص به الملك/الفيلسوف، كما جاء فى جمهورية أفلاطون[1]. بل اعتبر أفلاطون النظام الديمقراطى "أحد أنظمة الحكم الفاسدة، وجعله يحتل المكانة قبل الأخيرة فى دورته لأشكال الحكومات الفاسدة، بل جعل الطغيان-وهو أشد أشكال الحكم فسادا وسوءا- نتيجة مباشرة للديمقراطية"[2].

ويعكس أفلاطون وجهة نظر نخبوية متعالية وضيقة الأفق، ولا تقل فى مساوئها عن مساوئ الحكم الثيوقراطى Theocracy[3]؛ لأنه لا يدرك قيمة الحرية ولا قيمة المساواة، وفهم الحرية على أنها نظير الفوضى، وظن أن الناس طبقات بحكم المولد، وليس بحكم العمل والإنجاز، ومن يولد عبدا أو يولد من أب من فئة العمال لا يمكن أن يتحول عن طبقته مهما بذل من جهد ومهما حقق من إنجاز[4]! وقد أثبتت هذه التصورات فشلها؛ لأنها ضد مصالح الناس، وتأكيد لمصالح النخبة، ولأنها ضد القانون الطبيعى.

وكل من ينحاز إلى مصالح الناس لابد وأن يفتح المجال للديمقراطية، ويعطي المجتمع المدني المساحة والدور اللائقين به. ولا يمكن أن يوجد

مجتمع مدنى حقيقى إلا بتفعيل الديمقراطية فيه. وإذا كانت الديمقراطية هى الأسلوب الأمثل فى إدارة المجتمع المدنى. فإنها لا يمكن أن تحقق أغراضها، بل ولا يمكن أن تكون ديمقراطية حقيقة. دون أن تعم سائر القطاعات، من أسفل إلى أعلى، بداية بالحقوق الديمقراطية للفرد مثل حق الانتخاب والترشيح والتجمع وكافة أشكال المشاركة السياسية. وحرية المعتقد والتعبير، وضمان المساواة، وتأمين الحراك الوظيفى والاجتماعى المشروع. والحماية من الإدانة إلا فى ضوء القانون ووفق إجراءاته الصارمة. وصيانة الفرد من كافة أشكال الاضطهاد. وحرمة الحياة الشخصية والأعراض والسمعة. ومرورا بحرية الصحافة دون إسفاف أو تعد على الأعراض مع ضمان الالتزام بميثاق الشرف الصحفى. واستقلال النقابات والجامعات وكل مؤسسات المجتمع المدنى. وكذلك استقلال القضاء والمؤسسة التشريعية، مع وجوب أن تعمل كلها وفق آليات ديمقراطية صارمة، ووصولا إلى كافة مؤسسات الدولة التى تتشكل وتعمل هى الأخرى وفق آليات ديمقراطية صارمة. بحيث تصير ديموقراطية كاملة وليست ديمقراطية مبتورة بمعناها الغربى التقليدي أو بمعناها الشرقي المزيف؛ حيث إنها -بالمعنيين- ليست ديمقراطية بشكل كامل.

أزمة الديمقراطية المعاصرة:

يشتمل العالم المعاصر الذي يرفع شعار الديمقراطية على جوانب كثيرة غير ديمقراطية؛ حيث تملك مجموعات الضغط القوية حتى وإن كانت قليلة العدد تحقيق رغباتها إذا كانت متغلغلة فى النظام العام للدولة. على حساب الأغلبية، كما هو الحال بالنسبة للوبي اليهودي في الولايات

المتحدة الأمريكية. والدعاية الممولة من جماعات المصالح التى تملك الأموال والإعلام المنحاز غير المحايد، تضلل الجماهير أثناء فترة الانتخابات. وفى الولايات المتحدة مثلا الكلمة النهائية ليست لأصوات عامة الشعب، وإنما "للكلية الانتخابية Electoral College "، ومفادها أن "تقوم كل ولاية بانتخاب عدد معين من الممثلين الذين يتولون بدورهم الاختيار بين مرشحى الحزبين الجمهوري والديمقراطى المتقدمين لشغل منصب رئيس الدولة. أخذا فى الاعتبار أن المرشح الذي يحصل على أكبر قدر من أصوات ممثلى الولاية تؤول إليه أصوات كل الممثلين"[٥]. ولاشك فى أن هذا الأسلوب غير ديمقراطى، ولذا طالب الليبراليون بتعديله، لكن الجمهوريين يصرون عليه. وفى بريطانيا تضمن الأحزاب القوية عدم وصول أي أشخاص لا ترغب فيهم إلى منصب رئيس الوزراء. ويفرض قانون الانتخابات الرئاسية فى فرنسا على الذين يرشحون أنفسهم الحصول على تزكية عدد غير قليل من الشخصيات الفرنسية البارزة فى المجتمع قبل أن يسمح لهم الدخول فى الانتخابات. فالانتخابات في الدول الغربية أو فى غيرها ليست ديمقراطية بشكل كامل.

أضف إلى هذا أن أعضاء المجالس البرلمانية المنتخبة فى معظم دول العالم لا يهتمون غالبا إلا بمصالح دوائرهم الانتخابية الخاصة ولا يركزون إلا على أولوياتهم الخاصة، وأولويات الجهات التى مولت حملاتهم الانتخابية. وفى كثير من النظم الديمقراطية تراعى الأحزاب المصالح الفردية لأعضاء الحزب على حساب الأحزاب الأخرى، كما أنها لا تراعى إلا المصالح الحزبية، وتضعها فى المقام الأول على حساب المصلحة العامة! وتتسم الإدارات الحكومية في معظم دول العالم، والأحزاب

الفاشية أو ما يناظرها. والمؤسسات الكبرى. بأنها ذات طابع استبدادي مطلق السلطة، وبيروقراطية، ورغبة صاحب أو أصحاب السلطة فيها هى أساس الشرعية. ولذا فهى تسلطية، فضلا عن كونها تضيق الخناق على المجتمع المدنى ومنظماته، وتبذل كل جهودها للانفراد بمناطق التأثير والنفوذ، وتستحوذ على مصادر الثروة. ولا تركز جهودها على تحقيق المصالح العامة إلا بشكل مظهري دعائى وبمقدار ضئيل لذر الرماد فى العيون لزوم المظهرية الإعلامية وتضليل الجماهير، وتعمل جاهدة على تحقيق مصالح النخبة من كبار الساسة والموظفين وأصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال وأصحاب النفوذ.

ولا تظهر هذه الأمور غير الديمقراطية فى الدول الديمقراطية على مستوى السياسة الداخلية لكل دولة، بل تظهر أيضا وبشكل أكبر وأكثر حدة فى السياسات الخارجية التى تحكم العلاقات بين دول الغرب ودول الشرق الأوسط خاصة العربية والإسلامية، وباستثناء إسرائيل المدللة. كما تظهر فى العلاقات بين دول الشمال والجنوب والدول الغنية والفقيرة والقوية والضعيفة. ثم إن المنظمات والمؤسسات الدولية تحت سيطرة الدول القوية التى أنشأتها، وتتظاهر بالديمقراطية، ولا تمارسها إلا بالقدر الذي يحقق مصالح الدول الكبرى؛ واستخدام حق الفيتو من الأمثلة على ذلك. ومن هنا فمن الواضح أن السياسات التى تنتهجها الدول الديمقراطية الكبرى فى العلاقات الدولية ليست ديمقراطية. فالدول الديمقراطية الكبرى نفسها غير ديمقراطية فى سياستها الخارجية[٦].

وإذا جئنا إلى العالم الثالث فلا شك فى أنه توجد عقبات بنيوية أمام الديمقراطية، مثل التدخل الأجنبي. والخوف من المشاركة السياسية

نتيجة الأثر النفسي الذي خلفته عصور الاستعمار والنظم المستبدة، والفقر، والجهل وقلة الوعي، والولاء القبلي والطائفي، وفتور الحماس للعمل العام، وضعف المشاركة السياسية للمرأة... الأمر الذي ينتهي بنا إلى نتيجة لا مفر منها وهي أن الديمقراطية المعاصرة في أزمة.

أزمات الديمقراطية لا تحل إلا بمزيد من الديمقراطية:

إذا كانت الديمقراطية المعاصرة في أزمة، وإذا كانت توجد مشكلات في إدارة العلاقة بين أعضاء المجتمع المدني بعضهم البعض، أو بينهم وبين الدولة، أو بين الدولة والشعب، مما يؤدي إلى خنق المجتمع المدني- فإن حل هذه الأزمة ليس بالقضاء على الديمقراطية، بل يكون بمزيد من الديمقراطية، بأن تكون دول العالم ذات سياسات مرنة وأكثر استجابة للتنوع والتعدد، وأقل حساسية للاختلاف، وأعلى إدراكا لضرورة التحول نحو نظام لامركزي، بشكل يضمن المرونة ولا يؤدي إلى تحجيم شديد للدولة، بل تأكيدها دون طغيان، وفي الوقت نفسه جعلها أكثر انفتاحا وإيجابية وشفافية: لا دولة مركزية مغلقة ومعزولة، ولا نظاما حكوميا متهافتا وعاجزا. مما يعني حتمية إجراء عملية إصلاح في الدستور على نحو يؤكد حقوق المواطن، ويكرس مبدأ الشفافية، ويضمن حسن سير عملية الانفتاح. ولا بد من القيام بإجراءات عملية ووقائية ضد البيروقراطية والروتين وضد الظروف التي تيسر الفساد الإداري؛ ورفع كفاءة الأداء الوظيفي وتطوير الأجهزة الإدارية؛ من أجل دعم الشرعية السياسية، أو محاولة استردادها.

وإذا كان بعض رجال السياسة والاقتصاد قد انحرفوا بالديمقراطية في بعض البلدان، وحولوها إلى أداة للاستعمار والاستغلال. فليس هذا بعيب مطلق في الديمقراطية، بل هو عيب المنحرفين بها، وعيب في الضمانات التي تمنع هذا الانحراف. ومن ثم ينبغي التوسع في هذه الضمانات وتجديدها بغير انقطاع. كما ينبغي أن تقوم الديمقراطية بإصلاح وتجديد نفسها باستمرار، لأنها ليست نظاما مثاليا بإطلاق، شأن أي نظام إنساني، لكنها إن طبقت بإخلاص، فإنها أقل الأنظمة سوءا، ويمكن تقليص مساوئها بالحرص على الإصلاح الذاتي باستمرار. وتجديد وتطوير آلياتها بتطور وتغير واختلاف الظروف.

إن الحل دوما هو في الديمقراطية، وأزمات الديمقراطية لا تحل بالقضاء على الديمقراطية، بل بمزيد من الديمقراطية(٧). والدليل على ذلك أن الدول المتقدمة والقوية هي الدول التي تطبق الديمقراطية بدرجة أكبر من غيرها على الأقل على مستوى السياسة الداخلية، وإن كانت غير ديمقراطية بشكل كاف.وقد ظهر في القرن التاسع عشر كتابات وأحاديث تؤكد على أن علاج مشكلات الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية. مثل وثائق حقوق الإنسان، الدساتير المكتوبة. حق الانتخاب للجميع. الاقتراع السري، الدوائر الانتخابية المتكافئة. تناوب المناصب. التعليم الإلزامي، إلخ. ولو تم تطبيق الديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان وما إلى ذلك فسوف يؤدي هذا إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية(٨). إن أخص سمات المجتمع الصالح هي الديمقراطية أو بالتعبير القرآني الشورى (وأمرهم شورى بينهم) (٩). وبطبيعة الحال فالشورى ملزمة. وإلا فما جدواها إن كانت غير ملزمة؟!.

الديمقراطية آلية للحكم:

يجب التأكيد على أن الديمقراطية آلية للحكم وطريقة لتداول السلطة، وليست مضمونا محددا؛ لأن المضمون يختلف بين حزب وآخر، ومن مجتمع إلى آخر، ومن أيديولوجية إلى أخرى .ولا شك فى أن الديمقراطية الحقيقية كآلية للحكم تظل هى أقل الآليات سوءا، أي أن سوءاتها أقل من غيرها، وأكثرها قدرة نسبيا على تحقيق العدالة الاجتماعية؛ لأن الديمقراطية –أو هكذا ينبغى أن تكون– تعزز حكم الأغلبية التى لا تملك رؤوس الأموال ولا يملك أفرادها كل على حدة نفوذا اجتماعيا أو سياسيا أو اقتصاديا، وبالتالى تساعد على موازنة المصالح بينهم وبين أصحاب رؤوس الأموال وذوي النفوذ.كما أن الديمقراطية تعزز فرص منع الطغيان بأنواعه، وتعزيز الطابع السلمى للصراع بين القوى السياسية، وبالتالى حفظ السلام السياسى والاجتماعى، وتحقيق الفرز السياسى والاجتماعى، وتجديد الروح السياسية باستمرار، ورسم الحدود التى تضمن الحقوق وتصون الحريات دون خلط بين ما هو عام وما هو خاص، بل ودون طغيان ما هو خاص بفرد على ما هو خاص بفرد آخر؛ لأنها تحدد معالم الحرية الخاصة وفى الوقت نفسه تضمن هذه الحرية . كما تدعم مفهوم المواطنة حيث كل فرد يساهم بصوته فى تقرير مصير بلده، وله الحق من خلال القنوات المشروعة في التعبير عن رأيه ... إلخ. هذا على المستوى الداخلي.

الديمقراطية أكبر ضامن للسلام الدولى:

أما على المستوى الخارجى فالديمقراطية هى أكبر ضامن للسلام الدولي؛ لأن المرء لا يكاد يجد دولتين ديمقراطيتين تتحاربان معا.

وترجع هذه الفكرة إلى كنط الذي يرى أن الشعب إذا كان يحكم نفسه فإنه يكون أكثر إعراضا عن دفع تكاليف الحرب وعن مواجهة شعب آخر ديمقراطي. ويكون أكثر إدراكا لإهدار الحرب لنفوس أبنائه ولموارده وطاقاته، كما تكون سببا للديون التى هى بدورها قد تكون سببا لحرب جديدة، وما تسببه الحرب من تعطيل نمو تقدم الطبيعة الإنسانية وإعاقة تحول الإنسان من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المدني. يقول كنط الفيلسوف الألماني:

"تبديد قوى الدول عن طريق الصرف على الأسلحة التى تستخدمها كل دولة فى مواجهة غيرها، والدمار الناتج عن الحرب. وعلاوة على كل هذا احتياج الدولة الدائم لأن تكون فى وضع استعداد للحرب. كل هذا يترتب عليه إعاقة النمو الكامل للطبيعة الإنسانية"[١٠].

وما يدعم حالة السلم هذه قيام رابطة عالمية من الدول الديمقراطية التى تقوم على دساتير جمهورية ويحكمها مبدأ سيادة القانون. حيث ينص كنط فى المادة الأولى من المواد النهائية لتحقيق السلام الدائم على لزوم أن تكون الدولة ذات دستور جمهوري. ويتعين الدستور الجمهوري الضامن للديمقراطية فى كل دولة، وبالتالى الضامن للسلام، بمجموعة من المبادئ، هى: "أولا: مبادئ حرية أفراد المجتمع (بوصفهم بشرا). وثانيا: مبادئ اعتماد الكل على تشريع واحد مشترك (بوصفهم رعايا). وثالثا: قانون المساواة بينهم(بوصفهم مواطنين)"[١١]. هذا فيما يتعلق بالدولة ذاتها أما علاقاتها بالدول الأخرى، فيتضح من المادة الثانية من المواد النهائية والتى تنص على أن "قانون الدول يلزم أن يقوم على أساس اتحاد بين الدول الحرة"[١٢]

إذن فالديمقراطية هى شرط من الشروط اللازمة لتحقيق السلام الدائم[١٣]، وهى أكبر ضامن له. ولذا من الواجب توسيع نطاق الديمقراطية على المستوى العالمى، وهذا يعنى ضرورة إصلاح نمط العلاقات العالمية، فضلا عن إصلاح المؤسسات الدولية، بإخضاعها للقواعد الديمقراطية إخضاعا حقيقيا وليس مظهريا. ومن الواجب أيضا توسيع نطاق الديمقراطية محليا عن طريق تجديد المجتمع المدنى، وتوسيع نطاقه، وتفعيله، بوصفه البنية التحتية للحياة السياسية، والروح التى بها تستمر هذه الحياة، فضلا عن ضرورة الإصلاح الدستوري، وتوفير الضمانات التى تكفل سلامة الممارسة الديمقراطية على كافة المستويات، سواء على مستوى المؤسسات الصغرى أو مستوى المؤسسات الكبرى.

هوامش الفصل السادس

(١) انظر: د.عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٢/ص٧٥٣.

(٢) انظر: د.إمام عبد الفتاح، مسيرة الديمقراطية، ص٦٠.

(٣) أي حكومة الكهنة أو رجال الدين الذين يعتقدون أنهم ممثلو الله في الأرض.

(٤) انظر تفاصيل رأيه في محاورة الجمهورية، ترجمة د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص٤٧٥-٤٧٧.

(٥) د.على الدين هلال وآخرون، معجم المصطلحات السياسية، ص ٢١٨.

(٦) د.محمد عثمان الخشت، "الطريق الثالث في عالم متغير"، جريدة الأهرام، صفحة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩/١١/١٥.

(٧) انظر: د.إمام عبد الفتاح إمام، مسيرة الديمقراطية، ص١٧. وانتونى جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ص١٠٧. و د.محمد عثمان الخشت، المجتمع المدنى عند هيجل، ص١٦٩ وما بعدها.

(٨) كرين برينتون، تشكيل العقل الحديث، ص٢٣٠.

(٩) الشورى: ٣٨.

(10) Kant, An Idea for a Universal History. in: Kant, On History. Indianapolis, Bobbs-Merril ,1963, p. 20.

(11) Kant, Perpetual Peace. in: Kant, On History. Indianapolis Bobbs-Merrill ,1963, p. 20. p. 94.

(12) Kant, Perpetual Peace , p. 98.

(١٣) سعى كينيث والتز Kenneth Waltz إلى البرهنة على أن كنط رغم دعوته للسلام الدائم لم يعتبر مشروع السلام الدائم قابلا للتنفيذ العملى، ولا شك فى أن ما ذهب إليه كينيث يتعارض كلية مع النصوص قاطعة الدلالة الواردة في كتاب كنط "مشروع للسلام الدائم". انظر تفاصيل وجهة نظر كينيث في:

Kenneth Walt, "Kant, Liberalism, and War", American Political Science Review, 56, June 1962. pp. 331-340.